

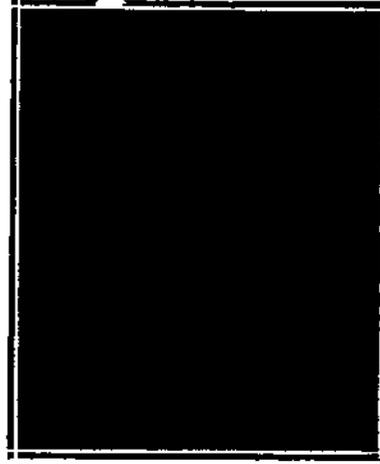
صفحة من التاريخ - لبيع العلماء

## مشايخ الأزهر والسياسة

في القرن الثامن عشر

للأستاذ محمد فريد أبو حديد

حدث غير مرة في تاريخ العالم أن تصدى رجال الدين أو رجال العلم للسياسة ولم يكونوا في ذلك مختارين ، بل كانت الظروف تدفعهم إلى موقف يجدون فيه أنفسهم مسئولين عن التدخل في أمر السياسة . فلا يجدون مفرأ من أن يضطلموا



بمحلهم . حدث أن بابا (روما) وجد نفسه حيال حكومة غالبية على إيطاليا من قوم أجانب عن أهلها جنساً ولغة ، وذلك عندما استولى القوط على إيطاليا ونزعوها من سائر الدولة الرومانية . وكان البابا بنير شك زعيم القوم في أمور الدين ، فكان الغالبون من القوط يلجأون إليه فيما عسى قومه لكي يتمسوا عنده رضا أهل البلاد . وكان أهل البلاد في الوقت عينه يتطلعون إليه لكي يقف على رأسهم ويحفظ عليهم كياناتهم وتقاليدهم ، ويتوسط عند أهل الدولة فيما عسى مصالحهم وأمور دنياهم . فكان لاغنى للبابا عن النظر في أمور الدولة ، ولا مندوحة له عن التدخل في أمور السياسة . وكان هذا هو شأنه عندما ذهبت دولة القوط وحكمت إيطاليا دولة اللمبارديين ، فان البابا وقف الموقف عينه ، ووجد نفسه بطبيعة الظروف القاهرة ممثل الايطاليين وزعيمهم والناطق بلسانهم إذا ما احتاج الأمر إلى من ينطق بلسان أهل البلاد في وجه الدولة اللمباردية الحاكمة . وكذلك كان الحال عندما جاء الروم إلى مصر وفتحوها وأقاموا

بها الحكم على المصريين ، فان بطريق المصريين كان بحكم مركزه الديني زعيماً في قومه في أمور الدين ، فلما جاء الروم سار ذلك الزعيم الديني مضطراً إلى أن يمثل قومه عند الحكم . وينطق بلسانهم ويتصدى بأمورهم ، حتى لقد أصبح بطريق المصريين في آخر الأمر هو الممثل القوي للمصريين ؛ وكم وقف البطارقة على رأس الشعب المصري في وجه الحكم الأجنبي الروماني ، ومن هؤلاء البطريق الأكبر بنيامين الذي ناله من التصدى لأمور السياسة أكبر الأذى ، وتحمل النقي والخوف ، وتحمل أتباعه من رجال الدين ألوان العذاب في سبيل استقلال مصر كما كانوا يفهمونه

إذن لم يكن لمصر أن تخرج عن هذه السنة الطبيعية ، فانها كانت في القرن الثامن عشر تحكمها حكومة على رأسها الباشا ممثل السلطان التركي ، وبعاونه الأمراء المصريون الذين هم من أجناس غير مصرية الأصل . فكان لا بد لهذا النظام أن يتجه إلى ممثلي الشعب وزعمائه ، وكان لا بد له أن يلجأ إليهم في كثير من الأحوال لكي يسترضى ذلك الشعب ويتجنب إليه ويسهل بذلك طريق الحكم . وكان لا بد كذلك للشعب من أن يتخذ له ممثلين من من صفوفه وأن يجعل له زعماء يهرع إليهم إذا آذاه شيء من جانب الحكومة الأجنبية التي تحكم البلاد

وكان علماء الأزهر هم الطبقة المستنيرة من الشعب ، وهم الذين يعرفون تقاليد الحكم الاسلامي في الدول الماضية ، وهم الذين يعرفون العرف الذي جرت عليه الأجيال الماضية في أيام الحكومات المستقلة الجليلة التي حكمت البلاد من قبل . فكان من الطبيعي أن يتصدر هؤلاء العلماء في الحوادث ، وأن يلجأ إليهم أهل مصر عندما تلم بهم ملة يطلبون إليهم أن يتادوا بالحق الذي يبيحهم إياه للقانون ، وأن يطالبوا بالحريات التي كفلها لهم العرف والدين في الأجيال المتعاقبة . ولقد تصدر جماعة من هؤلاء العلماء وقاموا بما وجب عليهم في ذلك قياماً محموداً ؛ وإنا لذا نكرون هنا بعضهم اعترافاً بما كان من فضلهم على البلاد

ولو شئنا أن نفصل مواقف مشايخ الأزهر في أمور السياسة لما اتسع لذلك مجال القول هنا . ولهذا سنجتزئ بذكر ما كان منهم في موقف واحد في تاريخ مصر في القرن الثامن عشر في الوقت الذي اشتد فيه عبث مراد وإبراهيم بالمصريين

الحكم فنطقوا باسم مصر وأعربوا عن آمالها وعن شخصيتها ،  
واتصروا في وقفهم فأعلوا من اسم الشعب الذي يمثلونه ورفعوا  
رأسه ، ثم وقفوا على زعامة الشعب في فضاله مع الطغاة في سبيل  
إصلاح الحكم ، واتصروا مرة ثالثة وساروا بشعبهم في سبيل  
الحصول على ماله من الحقوق والحريات ؛ وما كان أجدرهم أن يبلغوا  
به الغاية والقصد ويقوموا في مصر حكومة وطنية سالحة قائمة على  
احترام حقوق الأفراد والسمي إلى مافيه مصلحتهم . وما كان  
أحرارهم لو طال بهم الزمن أن يبلغوا بمصر قسارى ما تصل إليه  
الأمم الحريصة على حقوقها الساعية إلى الإصلاح

بعد مضي سنة واحدة من حكم الطاغيتين مراد و ابراهيم  
ثارت مسألة في خلاف على وقف ، ولم يكن للمسألة في ذاتها خطر  
خاص ، بل كان الأمر نضالاً على مبدأ وقف فيه بعض الأمراء  
يلوحون بالقوة والظنانيان ، ووقف فيه بعض أفراد الشعب يتصمون  
بالحق والشريعة . والتجأ الجانبان إلى المحكمة فحكمت حكمها  
في الخلاف . وكان في مصلحة الأفراد على رغم ما يريد الأبرار المدل  
بالقوة ، فأبى الأمير الأذغان ، وأصبح الأمر معلقاً بين أن ينتصر  
القانون وبين أن تجتاح القوة كل سباج وكل حرمة . فأدرك  
العلماء أن واجهم يناديه بالمحافظة على القانون ، ولم يرددوا لحظة ،  
بل هبوا لينصروا الحق لم يتخلف منهم واحد ، وكان على رأس  
الحركة الشيخ الدردير رحمه الله وطيب ثراه . أردد الأمير وأبرق ،  
وأرغى وأزبد ، ونهر وتوعد ، غير أن العلماء وقفوا وثبتوا ،  
وأرغوا وأزبدوا في سبيل الحق والقانون . وقام الشعب من  
ورائهم يؤيدهم ، وكانت مظاهرة كبرى ، فأغلق الناس حوانيتهم  
انتصاراً للعلماء والشرع ، وأوشك الأمر أن يفضى إلى فوضى  
شاملة . فجزع عقلاء الأمراء المصريين من تلك الحال وأشفقوا  
أن تسيل الدماء وأن تعطل المصالح . فاجتمعوا وتشاوروا ثم  
أرسلوا إلى الأمير المماند فاحتجوا على موقفه وأمره بالنزول  
على ما أراد القانون ، فأذعن وهو كاره بعد مشادة عنيفة ، ولم يرض  
العلماء أن يتركوا الأمر بفلت من أيديهم بغير حق مسجل  
يكتسبونه للناس ، فكتب لهم صلح رسمي به شروط على الأمراء  
وتعهد من الحكام بالتزام ما يقضى به القانون ويحتمه العرف .  
وهكذا كان العلماء يكسبون للشعب حقوقه حقاً حقاً وبينون في

بلغت محاولات مصر نحو الاستقلال قصاراتها في عهد على  
بك الكبير ، ثم قضى عليها إذ كان الوقت لم يحن بعد للاستقلال  
الدائم ، إذ أن الاستقلال لا يمكن أن يدوم إلا إذا قام على دعامة  
قوية من الشعب ، وهذا ما كان ينتظر حدوثه حتماً في يوم من  
الأيام . غير أن الملك المصرى الذى حكم بعد على بك الكبير لم  
يكن بأقل منه قدراً ، ولا بأهون منه خطراً ، ولا بأهدأ منه  
حماسة للاستقلال . وقد أراد الله ألا تطول أيامه فمات والبلاد  
في أشد الحاجة إلى وجوده ليقوم على ملكها ويسيطر على  
زعامتها . فوقت السلطة في أيد طائفة ليس لها خبرة بالحكم  
ولا مكانة في القلوب ، وأصبح الأمر في يد نراد و ابراهيم وهما من  
مماليك أبى الذهب ، ولكنهما لم يكونا بعد قد صفوا وجربا وظهرا  
في الحوادث بالظهور الذى يرشحهما ترشيحاً صادقاً لحكم البلاد ،  
فحكما وكان حكمهما تجربة قاسية

كان الشعب المصرى قد خضع لعلى بك الكبير ولحمد بك  
أبى الذهب منذ رأى فيهما ملكين عظيمين قادرين على حمايته  
وحكمه ، ولكنه لم يجد في مراد و ابراهيم غير طاغيتين متجبرين  
لا ينظران من الحكم إلا إلى النفع ، ولا يعرفان من أساليبه إلا  
الكبرياء والسطوة . ومنذ رأى في الحاكمين الجديدين هذا تحرك  
واضطرب ووقف على استعداد للدفاع عن مصلحته وكرامته  
ثابتاً متنبهاً

وكان مشايخ الأزهر هم الطبقة المستتيرة من أبناء مصر  
الصميمين ، جاءوا جيمعاً من قراها وأريافها ومدنها ، فكانوا من بين  
صفوف الشعب وأبناء الأرض يحسون ما يحسه الناس وينظرون  
بأعينهم ويسمعون بأذانهم . وقد زادوا على إخوانهم ميزة كبيرة  
بأنهم حفظوا في صدورهم نصوص الشريعة والآراء المختلفة في  
أحكامها وحفظوا ما تخلف من تراث القرون من عرف وما يبيحه  
القانون الاسلامى لأفراده من حقوق وحريات . فكان من  
الطبيى أن يقفوا من الشعب المصرى موقف الزعامة في كل حادث  
جليل ، وأن ينطقوا باسمه ويعربوا عما في قلبه من الآمال والآلام .  
فوقفوا على رأس الشعب في كل خلاف قانونى حاول فيه الطغاة  
أن يخرقوا حرمة القانون ، واتصروا في كل وقفة من وقفاتهم  
فنصروا فيها القانون والحق ، ثم وقفوا يمثلون الشعب في ديوان

أحمد العروسي والشيخ محمد الأمير والشيخ محمد الحريري ، ومن الأجاقلية اسماعيل أفندي الخلوتي وإبراهيم أغا الورداني وذهب صحتهم سليمان بك الشاوري ... .. على أنهم يجتمعون به (بالباشا القائد) ويكلمونه ويسألونه عن مراده ومقصده ويذكرون له امثالهم وطاعتهم . . . . ويذكرونه حال الرعية وما توجبه الفتن من الضرر والتلف «

وقد بلغ من ذعر إبراهيم ومراد وخوفهما من حركة الشعب أن جملوا في ذلك الوقت يتملقون المشايخ خوفاً منهم أن ينتهزوا الفرص فيثيروا على حكمهم ثورة عند ما تقبل جنود الدولة العلية من الشمال . قال الجبرتي : « فذهب إبراهيم (في عيد الفطر) إلى الشيخ البكري ثم إلى الشيخ العروسي والشيخ الدردير وصار يحكي لهم وتصغر في نفسه جداً وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدونه أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت فانه كان يخاف ذلك جداً «

وقد كسب العلماء للمصريين حقاً جليلاً في أثناء هذه الحوادث فانه بفضل سعيهم أصدر القائد التركي حسن باشا عند ما دخل مصر قانوناً كان يقضى بأن أهل مصر لا يحس أحد منهم إلا بمقتضى القانون الشرعي وأن لا سبيل على أحد منهم إلا بمقتضى ذلك القانون وحده . ثم لم يتردد العلماء بمد ذلك في الوقوف إلى جانب القانون ولو كان وقوفهم في وجه الباشا القائد المنتصر نفسه . فانه عقب انتصاره أحب أن يتكل بالهزميين من الأمراء المصريين فأراد أن يبيع نساءهم ، مع أن القانون الشرعي لا يبيح بيع الجارية المملوكة إذا صارت أما أو أصبحت حرة ، فوقفوا في وجهه ولم يتمكنوه من ذلك لمخالفته للحقوق الكفولة للأفراد في الشريعة الاسلامية

أما في جلسات الديوان فلم يكن صوت العلماء أضعف جرساً ، فكانوا يعارضون في كل شيء يحس مصالح المصريين حتى في الأمور الخاصة بالدولة ذاتها ، فقد عرضت مرة مسألة في الديوان خاصة بالاستعانة بجنود من بلاد الدولة العثمانية ، فوقف الشيخ العروسي فقال : « إن الأمر لا يحتاج إلى ذلك ، فان المسافر الرومية (التركية) لا تنفع بين المسافر المصرية ، والأولى استجلاب خواطر الجند بالاحسان اليهم ، والذي تعطونه للأغراب أعطوه

دستور مصر حجراً بعد حجر وإن كانوا في ذلك يسرون في تودة وبطء

وإننا إذا ذكرنا اسم الشيخ الدردير فلسنا نذكره إلا لانه كان علم القوم وزعيمهم . ولقد كان معه عدد كبير من إخوانه يستند اليهم وينتصر بامدادهم . وفي الحق إن العلماء يمثل هذه المهمة لم ينزلوا ولم يسمحوا لأنفسهم أن ينزلوا إلى موضع المهانة في تلك الأيام التي يصفها البعض بأقصى النعوت . بل لقد كانوا أكفء لأعلى الرؤوس في الدولة ؛ تارت مرة مناقشة حادة بين بعضهم وبين أمير من كبار الأمراء في مسألة قانونية ، فخرج الأمير الغاضب عن حدود الأدب بأن قال للعالم : « والله أ كسر رأسك » فكان جواب العالم الغاضب أشد وأقسى ، إذ قال له سارخاً : « لعنك الله ولعن البسرجي الذي جاء بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميراً » وتوسط من كان بالمجلس من الأمراء فيما بينهما . ولم يجد الأمير بداً من الاذعان لما يقضى به الشرع حسب مارآه العلماء وكان بيت العالم حرماً لا يعتدى عليه مهما كان الباعث على ذلك ، فقد كان بعض الأمراء يهربون خوفاً من انتقام منافسيهم فلا يجدون ملجأ يهربون إليه ويمتصمون به إلا بيت العالم يدخلونه ليأمنوا فيه . وقد طلب من أحد العلماء مرة أن يسلم جاره الأمير الذي دخل بيته مانحجاً فلم يرض أن يسلم اللاجئ إلى بيته ، ولم يجرؤ أحد على دخول منزله عنوة خوفاً من أن يكون في ذلك جرح لكرامة زعيم من زعماء الشعب

وقد زاد نفوذ العلماء في أيام هذا الاضطراب وعلا صوتهم فأصبح مسموعاً داوياً في الحوادث الكبرى ، كما أصبح مسموعاً داوياً في الديوان الذي كان ينقد بالقلم لحكم البلاد ، وكان فيه الأمراء والرؤساء وأكابر العلماء يمثلون الشعب . وأصبح صوت العلماء في ذلك الديوان يمثل المعارضة وينادي بما فيه نفع لمصر وما فيه مصلحة أبناء مصر

ثم أرسلت تركيا جيشاً بقيادة القبطان حسن باشا لتأديب الطاغيتين مراد وإبراهيم على سوء حكمهما فخرج العلماء على رأس وفد لتقابلة القائد التركي ليدكروه بضرورة الاحتراس والاحتياط في حربه مع الأمراء حتى لا يؤدي مصالح الناس ولا يضحى بأموالهم . قال الجبرتي بصف ذلك : « فتمين لذلك الشيخ

الأموال ، فالتجأ الفلاحون الى الشيخ الشرفاوى ليحجمهم ، فبدأ الشيخ بمخاطبة مراد وابراهيم ، فلما لم يجد لسماء أترأ في إصلاح الحال بالسوى السلمى ، دعا الى الثورة فاجتمع له كثير من أهل القاهرة ومن أهل الأطراف ، وأوشك الأمر أن يكون ثورة دموية مدمرة ، وقضت القاهرة ثلاثة أيام في اضطراب وخوف ، قال الجيرى : « ثم حضر الباشا إلى منزل ابراهيم بك ، واجتمع الأمراء هناك ، وأرسلوا الى المشايخ ، فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ الشرفاوى والشيخ البكرى والشيخ الأمير ... .. ودار الكلام بينهم وطال الحديث ، وانحط الأمر على أنهم (الأمراء) ثابوا ورجعوا واتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانعقد الصلح ... .. وان يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ... .. ويسيروا في الناس سيرة حسنة ... .. وكان القاضي حاضراً بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك ، وفرض عليها الباشا ، وختم عليها ابراهيم بك وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضاً ، وانجلت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل منهم وأمامه وخلفه جملة من العامة ، وهم ينادون حسب ما رسم سادتنا العلماء »

وبعد فما الذى بين هذه الحال وبين بناء صرح الحريات المصرية كاملاً متماسكاً ؟ لقد كان العلماء يبنون ذلك الصرح حجراً حجراً ، وكان الشعب من ورأهم يطالب بمقوقه ولا يتنازل عن شىء منها مطالبة المصر على الحياة الكريمة المازمة على التمتع بانسانيته تمتعاً تاماً . وما كان لمثل هذا الشعب أن ينتهى به السير إلا عندما يريد من العزة والكرامة

غير أن الله لم يرد أن يكون هذا في ذلك الوقت ، فقد نزلت بمصر كارثة الغزوة الأجنبية ، غزوة الحملة الفرنسية التى عاقت ذلك السير المجيد وحفرت هوة عميقة بين ماضى مصر المجيد وحاضرها ، وبين سعيها في القرن الثامن عشر وسعيها اليوم ألا فلتقطع السنة الذين يقولون إن دستور مصر كان منحة مهداة ، أو أن حريات مصر كانت عطية مسداة . فلقد كان شعب مصر لا يبنى على تلك الحريات ، ويحمى تلك الحقوق ، مضجياً في ذلك بكل شىء ، حتى بالدماء !

محمد زبير أبو صديق

لأهل بلادكم أولى » وقد أخذ الديوان برأيه في ذلك اليوم ولكن العلماء كانوا أظهر تمثيلاً للشعب المصرى ، وأكثر جلالاً في وقوفهم على رأس مظاهرات العامة كلما جد أمر يدعو الى الاحتجاج ، أو حدث حادث فيه تعرض للحقوق والحريات . ولم تكن تلك الحركات قليلة ، كما أنها لم تكن مقصورة على القاهرة ، فقد تارت ثورات في القاهرة ، وتارت مثلها في رشيد ، ومثلها في طنطا وفي بليس . وكان العلماء دائماً على رأس تلك الثورات الشعبية ، يظنون كذلك حتى ينتهى الأمر بإذعان القوة للحق . قال الجيرى في وصف ثورة من ثورات الشعب في الحسينية : « وحضروا الى الأزهر ومعهم طبول ، والتف عليهم جماعة كبيرة من أوياش الثامة ، وبأيديهم نياييت ومساوق ، وذهبوا الى الشيخ الدردير فونسهم وساعدتهم بالكلام ، وقال لهم : أنا معكم » واستقر العزم عند ذلك على جهاد الأمراء الظالمين وإيقافهم عند حد القانون بالقوة ما لم ينتهوا بالقول . وحدث مثل ذلك في طنطا ، وكان الشيخ الدردير كذلك على رأس المتظاهرين ضد الظلم هناك ، قال الجيرى : « فركب بنفسه وتبعه جماعة من العامة حتى التقى بالأمير ، فكلمه ووبخه ، وهو راكب على بقلته ، وقال له : أنتم ما تخافون الله » وحدث اصطدام أثناء ذلك بين العامة والحاكم وأتباعه ، أصيب فيه جماعة من الجانبين ، وضرب الحاكم نفسه ضرباً شديداً

وحدث مرة أخرى أن اعتدى موظف إدارى وهو (الوالى) أحمد أغا على بعض أهالى الحسينية ، واشتد في مطالبة أحمد سالم الجزار ، وأراد القبض عليه مخالفاً في ذلك العهد الذى تعهد به الباشا من قبل ، ألا يمس أحد إلا بمقتضى الشريعة الاسلامية . فنار أهل الحسينية ثورة هائلة ، والتجأوا الى الشيخ العروسى يلتمسون عنده الحماية من الظلم ( وكان الشيخ الدردير قد توفى الى رحمة الله ) فقام الشيخ العروسى بأمر الوساطة في شأنهم ، وانتهى الامر بعد مشادة طويلة بمنزل الوالى وتولية وال آخر . قال الجيرى : ونزل الوالى الجديد من الديوان الى الأزهر ، وقابل المشايخ الحاضرين واسترضاهم . ثم ركب الى بيته وانفض الجمع ، وكانها طلعت بأيديهم والذى كان راكباً حماراً ركب فرساً » واشتدت مرة وطأة أحد الأمراء على أهل بليس في تحصيل